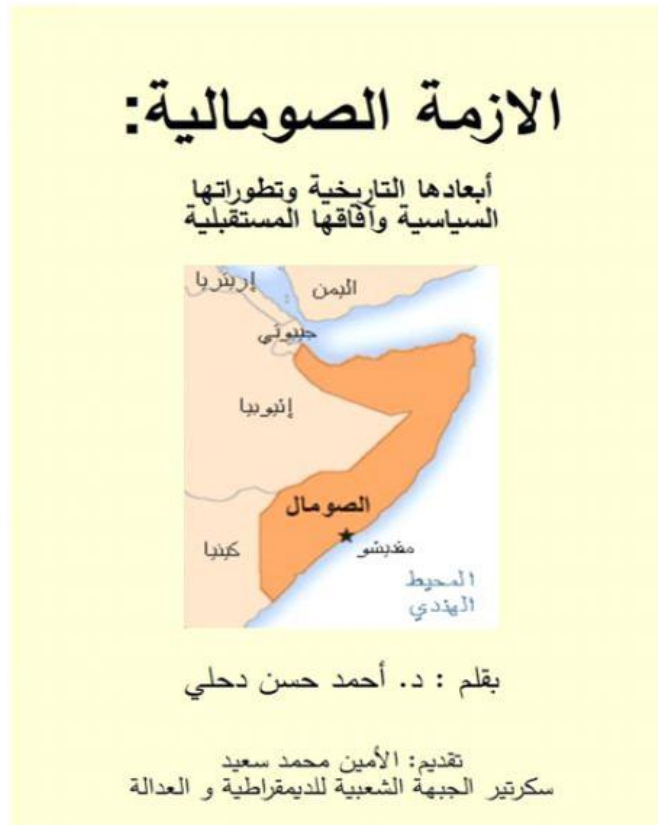


الازمة الصومالية أبعادها التاريخية وتطوراتها السياسية وآفاقها المستقبلية الجزء الخامس الفصل الثالث

السياسة الأمريكية حيال الصومال



بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق في عام 1990، وتفسخ حلف وارسو، ونهاية الحرب الباردة، خلت الساحة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية التي سعت ومازالت تعمل، ليس لفرض نظام سياسي دولي أحادي القطب بصورة تفتقر لأبسط شروط العقلانية والبراغماتية، بل بصورة غير منطقية تفتقر لروح المسؤولية، وان عواقبها

الوخيمة تجلت أمام الجميع في الصومال والعراق وافغانستان، وهددت الأمن والسلام الدوليين. والقيادة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش أكدت بأنها تريد فرض نمطية حضارية مفصلة على مقاس افقها الضيق على كل الأصعدة و الى ابعد الحدود على كوكب الأرض، من خلال تبنيها لأيدولوجية صراع الحضارات. وقال الرئيس الأمريكي السابق في هذا الصدد " إما انت معنا أو ضدنا " [45] ، وان على الآخرين أي غير الأمريكيين في رايه عليهم ان يكونوا معه أو مع الإرهاب، ولا يوجد في نظره الضعيف ونظرته الأضعف، أي خيار آخر في وجه الإنسانية جمعاء. هذه هي عقلية الإدارة الأمريكية التي سببت لها عداا سائر شعوب العالم سواء بصورة صارخة أو بشكل صامت لحين من الوقت. ويعزي ذلك الى الأسلوب الذي حاولت واشنطن ان تقود به العالم، والذي لن يؤدي إلا الى عواقب كارثية وكابوسية ليس الا. وان النتائج الأولية لتلك السياسة تجلت وبصورة ساطعة وناطقة في سجون غوانتانامو وابو غريب وبقية السجون السرية في أوروبا وإفريقيا. ودق عدد من المفكرين والكتاب الأمريكيين أنفسهم قبل غيرهم ناقوس الخطر حتى ولو تأخر ذلك لبعض الوقت، لان المهم في الأمر هو تدارك الأمريكيين الموقف بانتخاب باراك اوباما رئيسا في 4 نوفمبر 2008 والذي ألقى خطابا في مساء نفس اليوم قال فيه " نعم نستطيع تغيير المعطيات الراهنة وان انتخابي لدليل على ذلك " [46]. ثم وجه خطابا الى الدول الإسلامية والعربية من القاهرة في 4 يونيو 2009 ووعده فيه بوضع سياسة جديدة في التعامل مع الإسلام والمسلمين قائمة على الاحترام المتبادل[47]، قبل مخاطبته للقارة الأفريقية من العاصمة الغانية اكرا، ووعده أيضا بسن سياسة جديدة أيضا تقوم على أساس المصالح المشتركة [48]، ولكن الأقوال لم تعد مقرونة بالأعمال، بل استمر في ذات الإستراتيجية الأمريكية السابقة، بدليل تورط الادارة الأمريكية في

عده أكثر فأكثر في المستنقع الأفغاني بإرسال المزيد من القوات ، وكان القضية لا تعدو ان تكون مسألة توازن القوة بين قوات الناتو ووحدات الطالبان. وفي الصومال أيضا أرسلت إدارة باراك اوباما أربعين طنا من مختلف أنواع المعدات العسكرية في عام 2009 الى الحكومة الفيدرالية الانتقالية ، قدرت قيمتها بـ 10 مليون دولار، [49] في بلد كان ثلث سكانه مهدد بشبح الموت جوعا. وأيا كان الأمر، تفاعل الكثيرون خيرا بانتخاب باراك اوباما رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، ولكن الحقائق على الارض أثبتت بأنه لا يكفي ان يأتي رجل اسود في البيت الأبيض حتى تتغير السياسة الأمريكية بصورة راديكالية. فالقضية أعمق وابعد واعقد من ان تختزل في لون بشرة رئيس الولايات المتحدة سواء كان ابيض أم اسود، بحكم وجود مراكز نفوذ، ومؤسسات ضغط وتوجيه، ولوبيات ذات نفوذ واسع وتأثير بالغ، توجه الرئيس وتؤثر في سياسته اكثر مما يوجهها ويؤثر فيها.

السياسة الأمريكية في أفريقيا

بعد الحرب الكونية الثانية وأبان الحرب الباردة، تمحورت سياسة واشنطن الأفريقية على مقارعة الوجود السوفيتي في القارة السمراء مباشرة أو عبر حلفائها. وعلى اثر انهيار جدار برلين، وتفسخ الاتحاد السوفيتي السابق، وزوال حلف وارسو عام 1990، اعتمدت سياسة جديدة. يتعذر سبر غور سياسة أمريكا الصومالية ورصد ابعادها من دون وضعها في سياقها القاري العام، ثم في إطارها الإقليمي القرن الأفريقي الخاص، قبل الوقوف على خصائصها الصومالية. تسعى الإدارة الأمريكية السابقة كلاحقة لتحقيق أربعة أهداف أساسية في القارة السمراء، وهي:

- 1 . إحكام قبضتها على المناطق الجغرافية الأفريقية الخمس وهي شمال وجنوب وشرق وغرب ووسط القارة السمراء، من خلال دولة أو أكثر تعتبرها الإدارة الأمريكية قوى إقليمية تعتمد عليها لحماية ما تعتبره مصالحها الحيوية والاستراتيجية، نذكر منها مصر والسنغال ونيجيريا وجنوب افريقيا واثيوبيا...ألخ
2. احتكار شركات نفطها اكبر قدرا ممكن من آبار النفط الأفريقية. فالمعلوم ان أمريكا التي تستورد الآن 16 في المائة من نفطها من أفريقيا، ولذلك فهي تسعى لتأمين مواردها النفطية الافريقية.
3. التصدي لما تعتبره بالهجمة الصينية على القارة الأفريقية.
4. التسلل والتغلغل في أعماق دول القارة تحت شعار محاربة " الإرهاب " والحوؤل دون تحول بعض دول القارة السمراء الى ملاذ آمن لعناصر تنظيم القاعدة على حد تصورها وزعمها.

السياسة الأمريكية في القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر

تسعى الإدارة الأمريكية لاستغلال التناقضات الداخلية لدول المنطقة ، ونقصد بها كل من الصومال واثيوبيا وكينيا وجيبوتي والسودان واليمن ، والتي تهدد وحدتها الوطنية، والتي أعتبرتها واشنطن بمثابة " فوضى خلاقية "، تمهد لها أرضية التدخل في شؤونها الداخلية لصياغتها وبما يلبي مصالحها. وتكاد تكون ارتريا ومنذ استقلالها في عام 1993 الدولة الوحيدة في المنطقة التي لا تعاني من إشكاليات داخلية تفتح السبيل لتسلل الى بنيتها الداخلية، ولذا دأبت الإدارة الأمريكية، وخلف مبررات سريرية وواهية الى خلخلة البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الارترية، لكي تكتمل لها حلقة " الفوضى الخلاقية " في كل أرجاء القرن الأفريقي وفي جنوب البحر الأحمر.

ويمكن تحديد ما تعتبره واشنطن مصالحها الإستراتيجية في هذا الجزء من البحر الأحمر والقارة الأفريقية كآتي:

1 . بسط واشنطن نفوذها في هذه الدول سياسيا بحيث تدور في فلكها وتحركها بالريموت كونترول وفقا لأجندتها.

2 . السيطرة على الطريق المائي الذي يربط البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهادي بالبحر الأحمر والمحيط الهندي، حيث تبحر سفن نقل البترول من الشرق الى الغرب. والمعروف ان حوالي 4 مليون برميل نפט ينقل الى الغرب يعبر مضيق باب المندب يوميا، في حين ان زهاء 325 مليون طنا من البضائع تبحر عبر هذا الممر المائي سنويا.

3 . تأمين مخزون النفط في حالة تراجع الاحتياطي المحلي وتزايد التنافس الدولي، لا سيما من القوى الدولية الجديدة الصاعدة. وتدل المؤشرات الأولية الى وجود مخزون نفطي ضخم في هذا الجزء من البحر الأحمر والقارة الأفريقية.

4 . مراقبة تحركات ونبضات شعوب المنطقة خلف قناع محاربة " الإرهاب " واجتثاث " الخلايا الإرهابية النائمة " قبل ان تستيقظ، وقطع الطريق على الحركات المتطرفة والمرتبطة بشكل أو آخر سواء " بالقاعدة " أو " بداعش "، قبل ان تتغلغل الى تلك الدول وتثبت أقدامها فيها.

وعلى ضوء ذلك، فلا غرو إذا ما أقامت الولايات المتحدة قاعدة عسكرية في جيبوتي في سبتمبر عام 2002، حيث يربط فيها 1800 جنديا من الوحدات العسكرية الأمريكية الجوية والبحرية والبرية، تستخدم للتدخل في القرن الأفريقي والبحر الأحمر والمحيط الهندي. والمعلوم إن واشنطن استخدمت الطائرات الموجهة "البريداتور" في

عملياتها الخاصة والقاضية بتوجيه الضربات الجوية وبعملية الاغتيالات في كل من اليمن والصومال، ومازال الحبل على الجرار. وللحيلولة دون تقديم الأمريكيين الذين يقومون بهذه العمليات العسكرية الغير قانونية خارج التراب الوطني الجيبوتي الى العدالة، أبرمت الإدارة الأمريكية مع الحكومة الجيبوتية اتفاقية في 19 فبراير 2003 تنص مادتها السادسة على عدم تقديم أي فرد من القوات الأمريكية إلى محكمة دولية أو الى أي جهة أو دولة من دون موافقة الحكومة الأمريكية بصورة مسبقة. [50]

وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى مفارقة غريبة وهي ان الاتفاقية الفرنسية - الجيبوتية العسكرية المبرمة عشية استقلال جيبوتي في 27 يونيو 1977 تنص على حماية فرنسا لجيبوتي من أي عدوان خارجي، بشرط ان لا تكون جيبوتي هي المعتدية أو ان يكون الاعتداء انطلق من الأراضي الجيبوتية، ولا يحق لفرنسا القيام باعتداء على دولة اخرى انطلاقا من الاراضي الجيبوتية من حيث المبدأ. ولكن وكالعادة عامة المبادئ النظرية شيء والممارسات العملية شيء آخر. وبالمقابل فان الاتفاقية العسكرية الجيبوتية - الأمريكية تسمح للوحدات الأمريكية بشن عمليات عسكرية انطلاقا من التراب الجيبوتي كالعمليات الجوية التي تقوم بها المقاتلات الجوية الأمريكية في الصومال بين الحين والآخر، هذا مما من شأنه ان يجعل من جيبوتي مسرحا لعمليات عسكرية أو فدائية انتقامية لا ناقة لها فيها ولا جمل. وفي مثل هذه الحالات لا تستطيع القوات الفرنسية ان تتدخل من حيث المبدأ للدفاع عن جيبوتي بموجب الاتفاقية العسكرية المبرمة معها، ولكن الوحدات الامريكية هي التي ستكون في الخطوط الامامية والدفاعية.

ورب سائل يقول وماذا عن هدف الإدارة الأمريكية المحوري في "محاربة الإرهاب" في شرق أفريقيا والعالم، والتي يتحدث عنها المسؤولون الأمريكيون صباح مساء بمناسبة

وبلا مناسبة، ومن دون كلل أو ملل. ان "محاربة الإرهاب" غدت في حقيقة الأمر وسيلة ناجعة لخداع معظم الناس لبعض الوقت بعد إحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في جميع أنحاء العالم لخدمة إستراتيجيتها الحقيقية التي لا علاقة لها بـ " محاربة الإرهاب "، بل لقد استخدمت عملية " محاربة الإرهاب " بذكاء خارق في بداية الأمر، ثم بغباء سافر بعد ذلك في غير دولة لزعزعة أمنها واستقرارها، قبل إدراجها في قائمة "الدول الفاشلة"، ومن ثم شن شيطنتها عبر حملات إعلامية - مدفوعة الأجر مسبقا - على تلك الدول، بالادعاء بان تلك " الدول الفاشلة " باتت فردوس ملجأ آمن للعناصر "الإرهابية" ولبعض قادة تنظيم " القاعدة "، بغية تبرير تدخلها المباشر او المداور في شؤونها الداخلية، وشن غارات جوية عليها أو غزوها. وخير دليل على ذلك التدخل الأمريكي في الصومال المباشر تارة، وبواسطة الوكيل الأثيوبي طورا.

توظيف اللاعب السياسي الأثيوبي خدمة لأغراض أمريكية

منذ نهاية الحرب الكونية الثانية، فان الإدارات الأمريكية المتعاقبة على مقاليد الحكم في واشنطن بداية بالرئيس فرنكلين روزفلت ونهاية بالرئيس باراك اوباما حتى إشعار آخر، اعتمدت على الأنظمة السياسية الأثيوبية التي توالى على سدة الحكم في أديس أبابا، وتحديدًا في عهد هيلي سلاسي، ومنجستو هيلي ماريام - الى حد ما - وملس زيناوي، أي على مدى حوالي ثمانية عقود كاملة.

ففي القرن الأفريقي تعتمد واشنطن بصورة أساسية على أثيوبيا وتأتي كينيا في المرتبة الثانية وتليها أوغندا ولم يقع الخيار على أثيوبيا لكي تلعب هذا الدور السياسي من باب الصدفة، بقدر ما هو وليد دراسة تركز على:

1 . العقلية التوسعية المتجذرة والمتأصلة في الحكام الذين ابتلت بهم أثيوبيا. ويفهم من ذلك بان هؤلاء الحكام يرون بأنهم وبتنفيذ مخططات الإدارات الأمريكية، فإنهم ينفذون بطريقة او أخرى مخططاتهم الخاصة. وكشف بعض الدبلوماسيين الأمريكيين بان الإدارات الأمريكية تعتمد والى حد كبير على المعلومات التي تستقيها من حكام أديس أبابا من دون الأخذ في الاعتبار الأجندة الأثيوبية الخاصة في المنطقة. ويذكر ان السفير الأمريكي السابق في أثيوبيا، دافيد شين، تدارك ذلك بعد نهاية مهمته في أديس أبابا، حيث نبه الإدارة الأمريكية أن لا تتجرف وراء "المعلومات" التي تحصل عليها من أثيوبيا عن وجود الإرهابيين في الصومال وسبل محاربتهم، بحكم ان لأثيوبيا على حد قول السفير ديفد شين أجندة خاصة بها في الصومال، حاثا في ذات الآن الإدارة الأمريكية ان تستقي المعلومات الصحيحة بنفسها ومن مصادرها الأصلية والأولية وليس الثانوية.

2 . استعداد هؤلاء الحكام الأثيوبيين على التآمر على دول وشعوب المنطقة من دون تردد، وبلا رادع سياسي وواعز أخلاقي أو تأنيب ضمير .

3 . هشاشة الأنظمة المتعاقبة في حكم أثيوبيا، واعتمادها على دعم خارجي وبشكل أساسي، يعتبر عاملا مهما في توظيف أثيوبيا للعب هذا الدور السياسي السلبي، لأنها تعودت على الركون على المساعدات المالية والامدادات العسكرية والتغطية السياسية التي تحصل عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، ابان عهد كل من هيلي سلاسي 1930 - 1974 ، ومنجستو هيلي ماريام

1974 - 1991، وملس زيناوي 1991 - 2012، وهيلي ماريام دسالين 2012 - 2018.

ونذكر في هذا الصدد بان نظام ملس زيناوي حصل ومنذ استيلائه على السلطة في مايو 1991 ولغاية الان على 26 بليون دولارا من المانحين الغربيين من ناحية، وان مساعدة وزير خارجية الولايات المتحدة السابقة، جنداي فريزر، كما نوهنا سابقا أعطت أثيوبيا من ناحية أخرى، الضوء الأخضر لغزو الصومال ، منوهة في ذات الآن على دعم أمريكي في مجلس الأمن للحيلولة دون إدارتها، وهذا ما حصل بالفعل، أي غزو أثيوبيا للصومال في ديسمبر 2006، وعدم إدانة مجلس الأمن للغزو الأثيوبي للصومال.

4 . تعتبر الإدارة الأمريكية الحالية كالسابقة أثيوبيا القوى الإقليمية الكبرى في شرق أفريقيا من جانب، وفي سياق سياستها الخارجية التي بلورتها في وثيقة نشرتها في سبتمبر 2002، تحت عنوان " إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية" اعتبرتها حليفها الاستراتيجي في القرن الأفريقي من جانب آخر [51] .

ما هي المصالح الأمريكية في الصومال؟

يمكن تلخيص مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الجيو- إستراتيجية والاقتصادية في الصومال على النحو التالي:

1 . يحتل الصومال عبر سواحله الممتدة لنحو 3000 كلم موقعا جيو - استراتيجيا في غاية الأهمية والحساسية في المحيط الهندي، ولاسيما بين جنوب مضيق باب المندب وخليج عدن ومضيق هرمز. ولذا فان واشنطن حريصة ان يكون لها ليس موقع قدم وحسب في الصومال، وانما السيطرة المحكمة على موانئه سواء كان

كيسمايو أو ميركا أو مقديشو أو بوصاصو أو بربره أو زيلع. اهتمام واشنطن ومطامعها على بسط النفوذ عليه ليس وليد اليوم، بقدر ما هو قديم، وقد بلغ أوج ذروته أبان عقود الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو، ولا سيما عندما أبعد نظام الرئيس محمد سياد بري في 13 نوفمبر 1977 السوفييت من الصومال، وقطع علاقته الدبلوماسية مع كوبا قبل تحالفه مع الولايات المتحدة لعدم وقوفهما بجانبه في حربه ضد نظام الكولونيل " الأحمر " منقستو هيلي ماريام في الحرب بين الصومال واثيوبيا عام 1977 على اقليم اوغادين الصومالي الذي ضمته بريطانيا الى اثيوبيا في عام 1948.

2 . سعت الادارة الامريكية لتنفيذ إستراتيجيتها الرامية لإعادة ترتيب شؤون منطقة القرن الأفريقي والشرق الأوسط، في إطار ما أسمته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، كونداليزا رايس، بالقرن الأفريقي الكبير الذي يشمل دول البحيرات الكبرى والشرق الأوسط الكبير والجديد والذي يمتد من أفغانستان شرقا الى المغرب غربا.

3 . للولايات المتحدة وعبر شركاتها النفطية طموح ومطامع جامحة لوضع يدها على بترول الصومال من دون أدنى منافس أو مراقب. وفي هذا الصدد أوردت جريدة "اللوس انجلوس تايمس" في عددها الصادر بتاريخ 18 يناير 1993، بان أربع شركات نفط أمريكية وهي: شيفرون ، واموكو، وكونوكو، وفليبس كانت قد نالت ابان عهد ،الجنرال محمد سياد بري، على حق النقيب عن النفط في الصومال حيث تفيد الدراسات الجيولوجية عن توفر البترول في الصومال بكميات تجارية هائلة. وقدرت عدة دراسات بان احتياطي الصومال من البترول يقدر بـ 10 بليون برميلا.

وعلاوة على ذلك، فان الموقع الاليكتروني لوكالة الاستخبارات الأمريكية ، السي.أي.إي ، ذاته يفيد بوجود اليورانيوم، والغاز الطبيعي، والحديد وعدد من المواد

المعدنية النفيسة تحت ارض الصومال. وعليه فلا غرابة إذا ما اختلقت الإدارات الأمريكية ألف ذريعة وحجة للسيطرة المطلقة على كل مجريات الأحداث الصومالية مباشرة وباستخدام الحكومة الأثيوبية السابقة التي كانت تأمل هي الأخرى ان تنال حصتها من الصومال أرضا وثروة، وكان الصومال بات غنيمة سائبة [52].

4. الولايات المتحدة الأمريكية حريصة على السيطرة على طريق وحركة مرور سفن نقل النفط من منطقة الخليج العربي - الفارسي الى سائر الدول الغربية، وذلك تحسبا لأي مفاجأة غير سارة، وبهدف وضع يدها على ورقة ضاغطة على الدول الغربية الأخرى عند الضرورة.

ولا مندوحة من التنويه والتنبيه الى ان ما يدور من صراع عسكري وسياسي في الساحة الصومالية بين الأطراف الصومالية المدفوعة والمدعومة من طرف الإدارة الأمريكية والحكومة الأثيوبية وبقية القوى الوطنية الصومالية، يحمل في جوفه أبعادا إقليمية وقارية ودولية، وسيكون له انعكاساته على كل الأصعدة والمستويات. ويرجع ذلك الى كون الصراع الصومالي الحالي أدرج في سياق الإستراتيجية الأمريكية لإعادة صياغة العالم من جديد، وترتيب شؤونه الداخلية وبما يتطابق مع نص وروح إستراتيجيتها الجديدة التي سنتها بعد الحرب الباردة، واستغلت أحداث 11 سبتمبر 2001 للشروع في تنفيذها خلف "إستراتيجية محاربة الإرهاب" ، والتي تتسم بثلاث خصائص وهى: اللاعقلانية، اللا براغماتية، واللامسؤولية. وهذه الإستراتيجية الأمريكية كانت تملك جميع المقومات المحورية لقيادة العالم الى قلب كارثة دولية. ولم يكن بالإمكان الرهان على الرئيس باراك اوباما الذي استطاع وبعد جهد عسير اعتماد قانون إصلاح التأمين الصحي من قبل مجلس النواب في 22 مارس 2010، فما بالك عندما يتعلق الأمر بمصالح اقتصادية إستراتيجية للقوى المسيطرة على

آليات السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية. وبغية السيطرة على الصومال بطريقة أو أخرى، درجت الإدارات الأمريكية المتتالية في التدخل في الصومال وفي خصوصيات شؤونه الداخلية مباشرة أو من خلال الوكيل الأثيوبي. ولكن مع رحيل الرئيس باراك اوباما، وانتخاب الرئيس دونالد ترمب في 2017، تغيرت الآلية راديكاليا، لأن الحليف الاوروبي التاريخي لم يعد اولى اولوياته، فما بالك بأفريقيا، وبالقرن الافريقي، وبالصومال تحديدا.

التدخل الأمريكي في الصومال

أولا : تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الصومال في عام 1992 أبان حكم جورج بوش الأب تحت شعار براق وفضفاض وهو " إعادة الأمل " الى الصومال في ظل أوركسترا أضواء وضوضاء الإعلام تتقدمهم محطة السي.ان.ان. ، وذلك تحت غطاء قرار مجلس الامن رقم 794 الصادر في 3 ديسمبر 1992 والذي نص على " استخدام كل الوسائل اللازمة لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال " [53] وفشلت واشنطن في تحقيق أي انجاز سياسي أو عسكري أو إنساني يذكر، بالعكس إنها تورطت في المستنقع الصومالي عندما انزلت في مواجهة عسكرية حامية الوطيس مع قوات الجنرال محمد فارح عيديد، ولم تغادر الصومال في عام 1994، إلا وهي مهزومة ومحبطة. وعندئذ تفتقت عبقريتها الإبداعية في خوض الحرب ضد الصومال بالوكالة عبر أثيوبيا التي كانت تتربص تلك الفرصة التاريخية مع سابق إصرار وترصد إذا صح التعبير، ليس بغية الثأر من الصومال قيادة وشعبا فقط، وإنما لإحكام السيطرة على الصومال وإدارته بما يخدم المصالح

الحيوية الأمريكية والتي تتطابق في محاورها الأساسية مع أجندة النظام الأثيوبي الهادفة الى تمزيق الصومال والتي توقفنا عندها أنفا.

ثانيا: ناصبت الإدارة الأمريكية العداء لحكومة عبد القاسم صلاص حسن التي تمخضت عن مؤتمر المصالحة الصومالية الذي عقد بجيبوتي عام 2000 وتطرقنا الي حيثياته سابقا، ودعمت أمراء الحرب الذين جمعتهم الحكومة الأثيوبية تحت مظلة " مجلس المصالحة والتجديد الصومالي " في عام 2001. وبررت واشنطن مساندتها لأمرء الحرب ضد الحكومة الوطنية الصومالية بذريعة محاربة الإرهاب " وهو عذر أقبح من الذنب. فكيف يمكن للإدارة الأمريكية ان تحارب "الإرهاب" في الصومال بدعم أمراء الحرب الذين يعملون لتقويض أركان حكومة وطنية صومالية قامت لأول مرة في مقديشو منذ انهيار الدولة في مطلع عام 1991، مشعلة بارقة أمل في وجدان الشعب الصومالي. هذه الحيلة الأمريكية لم تنطل على احد. ويذكر بان الرئيس الصومالي عبد القاسم صلاص حض وقتذاك المسؤولين الأمريكيين على مساعدته لترسيخ مقومات حكومته لبسط الأمن والسلام والاستقرار الذي لا يترك أي مجال لأي عمل أو نشاط إرهابي، بدلا من مساعدة أمراء الحرب، ولكن من دون جدوى.

ثالثا: زعمت الإدارة الأمريكية بان الصومال تحول الى حصن آمن للإرهابيين منوهة الى ان العناصر التي تتهمها بالقيام بعمليات إرهابيتين ضد السفارة الأمريكية في تنزانيا وكينيا في عام 1998 ، لجأت الى الصومال. والعناصر الثلاثة المطلوبين أمريكيا هم فضل عبد الله محمد، وهو من جزر القمر، وأبو طلحة السوداني وهو من أصل سوداني اغتيل في عام 2007 في ظروف غامضة ، وصالح علي صالح نبهان وهو كيني اغتيل في 2009 في غارة جوية أمريكية على الصومال.

رابعاً: تورطت واشنطن للمرة الثانية في الساحة الصومالية في عام 2006 في ظل عهد جورج بوش الابن، بدعم أمراء الحرب في الصومال عامة وفي مقديشو العاصمة تحديداً، وهذا المرة ليس بهدف " إعادة الأمل " وإنما لمحاربة " الإرهاب " بواسطة أمراء الحرب الذين احكموا قبضتهم الحديدية والفوضوية على البلاد منذ سقوط نظام الرئيس محمد سياد بري في عام 1991، وحولوا الصومال الى خراب ودمار وأطلال ، مشردين شعبه في شتى بقاع العالم، و من أصر على البقاء في البلاد أضحي فريسة للفقر والمجاعة والرعب والنهب والسلب والابتزاز. ومن مفارقات الأمور، ان الإدارة الأمريكية السابقة وبواسطة وكالة استخباراتها السي.أي.أي. حسبما كشفت جريدة " النيويورك نيوز تايمس " ، جمعت " أمراء الحرب " الصوماليين تحت إطار سياسي وعسكري موحد، بات يعرف بـ " تحالف إرساء السلام ومكافحة الإرهاب " [54] . وأنفقت مئات الآلاف من الدولارات عليهم ، ولكن من دون طائل، بل ان هذه السياسة أدت الى نتائج عكسية توقعها جون بريدرغاست، الباحث في " مجموعة الأزمات الدولية " وفي 7 يونيو 2006 عندما كتب " ان استمرارية سياسة واشنطن الحالية لا محال ستعرض للخطر مصالح الولايات المتحدة ودول المنطقة، لا سيما بعد هزيمة امراء حربنا على يد الإسلاميين، وهذا لدليل على فشلنا في الصومال [55] . وأخفقت سياسة الإدارة الأمريكية في تنفيذ أجندتها الصومالية عبر أمراء الحرب على اثر هزيمتهم الماحقة من قبل قوات "المحاكم الإسلامية" والتي غدت حينذاك وفي فترة وجيزة للغاية رقما سياسيا أساسيا في المعادلة السياسية الصومالية البالغة التعقيد. وإذ ذاك لم تتردد واشنطن في جعل كل من ارتريا واليمن والسعودية كبش فداء لفشل ساستها بكيل الاتهامات الباطلة ضدهم بزعمها إنهم قدموا المساعدات العسكرية لـ " المحاكم الإسلامية "، بدلا من مراجعة سياستها وحساباتها، ولكن هيهات!

ردود اسمرأ وصنعاء والرباض على اتهامات واشنطن الباطلة

1 . الرد الارتري: أصدرت وزارة الشؤون الخارجية الارترية في أول يوليو 2006 تصريحاً صحافياً جاء فيه " ترفض الحكومة الارترية رفضاً قاطعاً هذه الاتهامات الغير مقبولة، والخالية من أي دليل مادي، والتي تم إطلاقها لأسباب ودوافع معروفة جيداً لدى الذين صاغوها. وأن الحكومة الارترية تتحدى وزارة الخارجية الأمريكية أن تكشف وتقدم وبصورة علنية أي " دليل " على أي دور قامت به ارتيريا بهذا الشأن" [56].

2 . الرد اليمني: أدلى وزير الشؤون الخارجية اليمني السابق، د. ابوبكر القربي، بتصريح في صنعاء في الفاتح من يوليو 2006 ورد فيه " ما قالته المسئولة الأمريكية غير صحيح. ونفى أن يكون اليمن قد قدم الدعم للمحاكم الإسلامية. " [57].

3- الرد السعودي: وفي 6 يوليو 2006 " نفى الأمير سلطان بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي السابق، أن تكون بلاده قدمت أي دعم لقوة المحاكم الإسلامية الصومالية" [58]